البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية

الدكتور زايري بلقاسم
جامعة وهران
كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية
ص ب 1524 وهران المنور – وهران
الهاتف: 041595082
الفاكس: 041428410
البريد الإلكتروني: zairi_belkacem@yahoo.fr

ملخص المداخلة:

التنمية مفهوم معقد، وأن التعليم أداتها ، فلا تنمية في غياب التعليم، كما أن التعليم ركيزة التنمية ودعامتها، ونستشهد في ذلك برأي (الفرد مارشال) ...في قوله:" إن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الإبداع والإنتاج يستطيع أن يسخر كل موارد الطبيعة ". وفي إطار اهتمام الجزائر بالتعليم العالي، ووعيها الكامل والمستمر بالدور البارز والفعال الذي يلعبه التعليم العالي في مجال التنمية خاصة الاقتصادية منها .

وانطلاقا من مفهوم تعليم جيد يؤدي إلى تنمية جيدة، والثورة الرهيبة التي حدثت في عالم الاتصالات، وسطوة ثورة المعلومات، وما تفترضه العولمة واقتصاديات السوق من تحديات، تتطلب إعادة النظر في أهداف التعليم العالي، وعلاقته بالتنمية.تحاول هذه المداخلة تحليل العلاقة ما بين التنمية والتعليم العالي من خلال العناصر التالية:

*العلاقة بين التعليم والتنمية، كما تناولتها الأدبيات الاقتصادية

*البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم بالتنمية .

*أهمية التعليم .

*دوره في تنمية الموارد البشرية، وإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية .

*ضرورة الاستثمار في التعليم والتدريب التقني .

مقدمة:

يأتي التعليم العالي (1) على رأس قمة هرم التعليم التقليدي، بل إنه عماد التنمية البشرية الحاسم على مستوى العالم كله. وفي إطار التعلم المستمر الراهن، فإن التعليم العالي لا يضمن فقط المهارات الرفيعة الضرورية لكل سوق عمل، بل يضمن أيضا التدريب اللازم للمعلمين والأطباء والمستخدمين والمهندسين والمختصين ورجال الأعمال والتنظيم وعلماء الاجتماع وعدد من الكوادر على مستوى العديد من المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

وعلى هذا الأساس، لم يعد بالإمكان النظر إلى التعليم العالي بوصفه قطاعا فرعيا أو ثانويا، مستقلا بذاته من قطاع التعليم عموما، بل ينبغي أن ينظر إليه علاوة على ذلك، على أنه أحد العناصر الحاسمة الداعمة لنظام التعليم الشامل، والذي يجب أن يصبح أكثر مرونة وتنوعا وكفاءة واستجابة لاقتصاد المعرفة.

وفي هذا الإطار أصبحت المعرفة – أكثر من أي وقت مضى – عاملا أساسيا من عوامل الإنتاج على امتداد الاقتصاد العالمي بمجمله . فالتحولات الأخيرة الحادثة في العالم وفي حقل التعليم العالي جعلت من الضروري القيام بإعادة النظر في السياسات والافتراضات بما يقوم عملنا في بيئة سريعة التغير .

وتشير دراسة أصدرها مؤخرا البنك العالمي بعنوان " العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل "(2) كيف أن 24 دولة نامية تكاملت على نحو اكثر التصاقا مع الاقتصاد العالمي – عرفت نموا اقتصاديا أعلى وانتشارا للفقر اقل وارتفاعا في معدل الأجر المتوسط وحصة متزايدة للتجارة في الناتج المحلي القائم وتحسنا في النتائج على صعيد الصحة .إذ عمدت هذه الدول إلى رفع معدلات مشاركتها في التعليم العالي على نحو متتال . ومن المؤكد أن الدول التي استفادت اكثر من التكامل مع الاقتصاد العالمي حققت زيادات بينة في المستويات التعليمية . أضف إلى ذلك أن ثمة دليلا متناميا على أن التعليم مسالة حيوية في غمرة جهود دولة ما لزيادة رأسمالها الاجتماعي ولتعزيز تماسكها الاجتماعي الذي ثبت انه يشكل عاملا محددا مهما للنمو والتطور الاقتصاديين، وذلك عبر ما يضطلع به التعليم من دور في تمكين الدوائر المحلية وبناء المؤسسات واحتضان أطر العمل القانونية الناظمة وبنى الحكم الملائمة .

وفي إطار اهتمام الجزائر بالتعليم العالي، ووعيها الكامل والمستمر بالدور البارز والفعال الذي يلعبه التعليم العالي في مجال التنمية خاصة الاقتصادية منها . يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:وفي هذه المداخلة، سنحاول الإجابة على بعض التساؤلات التي نراها هامة:

*ما هي أهمية التعليم العالي بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟.

*كيف يستطيع التعليم العالي تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفقر ؟.

كيف ينبغي على الدول النامية والمتحولة أن تتصرف للاستفادة الكاملة من مساهمة التعليم العالي الكامنة ؟.

1 – العلاقة بين التعليم والتنمية، كما تناولتها الادبيات الاقتصادية:

التنمية مفهوم معقد، وأن التعليم أداتها، فلا تنمية في غياب التعليم .كما أن الاقتصاديين يختصرون مفهوم التنمية في التنمية الاقتصادية، والتي تعني ارتفاع الدخل الحقيقي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، وإن التنمية ليست اقتصادية البعد فحسب، بل لها أبعاد سياسية واجتماعية .

وتشير بعض الدراسات إلى أن التعليم الجيد والمتماسك يؤدي إلى تنمية جيدة، وأن عملية الإنتاج وفاعليتها وانعكاساتها على الدخل الوطني ترتبط ارتباطا مباشرا بما يحدث في العملية التعليمية .وعلى هذا الأساس فان بعض المناهج لا تساير روح العصر، وتعرقل عملية التنمية، وتساهم في تعميق التخلف .كما أن التعليم ركيزة التنمية ودعامتها، ونستشهد في ذلك برأي (الفرد مارشال) ...في قوله:" إن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الإبداع والإنتاج يستطيع أن يسخر كل موارد الطبيعة ".

واذا تناولنا الأدبيات الاقتصادية، نجد أن آدم سميث اكد على أهمية التعليم في احداث الاستقرار السياسي والاجتماعي (3)، وأنه شرط أساسي للتنمية. وأعتبر آلفرد مارشال التعليم نوعا من الاستثمار، فما ينفق على التعليم لا يقاس بالعوائد المباشرة منه، كما أن كارل ماركس يعتبر من بين هؤلاء المفكرين اكثرهم وضوحا في تحديد العلاقة بين التعليم والتنمية، حيث ركز على اهمية كل من التعليم والتدريب في التنمية.

ولقد خصصت هذه الادبيات حيزا كبيرا للحديث عن اهمية راس المال البشري الذي لا يقل اهمية عن راس المال المادي، وان الاستثمار البشري يحتاج الى فترة زمنية حتى تجنى عوائده، علاوة على انه محفوف بالمخاطر.

كما أن المؤسسات الدولية ترى أن:

-الاهتمام بالتعليم العالي، يرجع الى قرب الاخير من سوق العمل، اضافة الى انه مؤشر هام لانعكاس السياسات التعليمية في المجتمع.

-كما ان التعليم صناعة كبرى في كل الدول، ويتضح ذلك من تزايد الانفاق عليه، والاهتمام بقياس عوائده واثاره على التنمية الاقتصادية.

-يجب اخضاع مدخلات التعليم ومخرجاته الى القياس، وربطها بالانفاق العام على التعليم وبالناتج المحلي، وقياس اثر الرسوب والفاقد في الموارد المالية .

ويشير البنك الدولي في هذا المجال، بإمكانية مؤسسات التعليم العالي على تدعيم استراتيجيات النمو الاقتصادي المدفوع بقوة المعرفة وتخفيض مستوى الفقر من خلال:

* تدريب القوى العاملة المؤهلة والقابلة للتكيف، بما في ذلك العلماء رفيعي المستوى، المهنيين والتقنيين، والمعلمين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، وقادة حكومة المستقبل وموظفو الخدمة المدنية ورجال الأعمال.

* توليد معرفة جديدة.

* تامين القدرة على الوصول إلى خزائن المعرفة العالمية وتكييفها بما يجعلها ملائمة للاستعمال المحلي.

إن قدرة مجتمع ما على إنتاج المعرفة واختيارها وتكييفها والاتجار بها واستعمالها لهي أمر حاسم من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ولتحسين مستوى المعيشة، حيث أن المعرفة باتت أصبحت أهم عامل في التنمية الاقتصادية. ولقد خلصت دراسة صدرت مؤخرا عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن محددات النمو إلى الاستنتاج أن " معدلات النمو الجاري بعيدة المدى في اقتصاديات " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " تعتمد المعرفة ".

وتسرع عملية العولمة هذا الاتجاه لان المعرفة تصبح اكثر فاكثر في أساس الميزة التنافسية لدولة ما. فالمزايا النسبية المقارنة بين الدول تصبح اقل فاقل من وفرة الموارد أو العمل الرخيص، فيما تزداد من الابتكارات التقنية واستعمال المعرفة التنافسي، أو من توحيد كليهما.

ويشكل النمو الاقتصادي في أيامنا الراهنة عملية تراكم للمعرفة أكثر من كونه تراكما للرأسمال. ففي " دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " يساوي الاستثمار في القيم المعنوية (غير الملموسة)– التي تكون قاعدة المعرفة كالبحث والتنمية والثقافة والبرمجيات الحاسوبية – الاستثمار في التجهيزات المادية، بل انه يتخطاه. فالشركات تكرس ثلث استثماراتها على الأقل في القيم المعنوية القائمة على المعرفة، كالتدريب " والبحث والتنمية " والبراءات و شهادات التراخيص والتصميم والتسويق. وفي هذا السياق، فان اقتصاديات المجالات المشتقة من القدرة على تصميم منتوجات جديدة وخدمات مختلفة وتقديمها أثناء استخدامها التكنولوجيا ذاتها، تصبح عاملا قويا في التوسع.

وتتأثر الاقتصاديات النامية والمتحولة بهذه التحولات، بيد أنها لم تجن بعد كل الفوائد الكامنة أو المحتملة. وبالتأكيد، فان القدرة على توليد المعرفة وتبنيها، سعيا وراء التنمية المستدامة وتحقيق مواصفات معيشة محسنة، ليست لتتشارك بها الأمم في ما بينها بالتساوي. فثمة اختلافات مفجعة بين الدول الغنية والفقيرة على صعيد استثمار العلم والتكنولوجيا وقدراتهما. لقد استنتج في عام 1996 أن استثمار الدول الأعضاء في " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " في البحث والتنمية يقدر بنحو85 في المائة من إجمالي الاستثمار. وتبلغ النسبة نفسها 11 في المائة بالنسبة إلى مجموع الدول التالية: الصين، الهند، البرازيل، دول شرق آسيا المستجدة في الصناعة، في حين أن بقية دول العالم تحضى بنسبة 4 في المائة فقط. ومن بين أسباب تباين الإنتاجية الزراعية بين الدول النامية والصناعية أن الاقتصاديات المتقدمة تنفق اكثر من خمسة أضعاف على الزراعة المرتبطة ب " البحث والتنمية " مقارنة بما تنفقه الاقتصاديات في الدول النامية، وأنها تملك التركيبة الحاسمة التي تجمع كلا من الخبرة والبنى التحتية التنظيمية والمحفزة، بما يمكن هذه الاستثمارات من أن تكون منتجة. إن أعضاء هذه المجموعة الحصرية من الاقتصاديات

المتقدمة تتمتع بثمار دائرة قوية تسهم فيها فوائد البحث العلمي في إنتاج الثروة والدعم العام للاستمرار في البحث عن آفاق العلم الطليعية الجديدة واستشرافها.

وعلى العكس من ذلك، فان أغلبية الدول النامية لم تمفصل استراتيجية تنموية تربط تطبيقات المعرفة بالنمو الاقتصادي من ناحية، كما لم تبن قدراتها العلمية والتكنولوجية الوطنية من ناحية ثانية. أما المؤشر الرئيسي فيكمن في نسبة تطبيقات البراءات الأجنبية إلى تطبيقات البراءات المحلية، وهي النسبة التي تقيس مستوى النشاط الابتكاري الذي يبذله الباحثون المحليون في دولة ما. ففي الدول متدنية الدخل بلغت نسبة براءات غير المقيمين إلى براءات المقيمين 690 إلى1، في حين أنها بلغت في الدول مرتفعة الدخل نحوا من 3.3 إلى 1.

2- البيئة العالمية المتغيرة:

عرف العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات مهمة في البيئة العالمية التي اتكأت بقوة، بطريقة أو بأخرى، على دور نظم التعليم العالي ووظائفها وتكوينها وأسلوب عملها في العالم اجمع، بما في ذلك في الدول النامية والمتحولة. وكما يظهر من الجدول فان بعض هذه الاتجاهات يقدم الفرص في حين أن الاتجاهات الأخرى تشكل مخاطر محتملة. ومن بين اشد التغيرات تأثيرا تعاظم أهمية كل من المعرفة بوصفها دافعا للنمو في سياق الاقتصاد العالمي، وثورة المعلومات والاتصالات، وبروز سوق العمل العالمية، والتحولات السياسية – الاجتماعية العالمية (4) .

الجدول : الفرص والمخاطر الناجمة من تغيرات البيئة العالمية

نمو دور المعرفة	*إمكانية الوثوب في مجالات مختارة من النمو الاقتصادي. *حل مشكلات اجتماعية (كالأمن الغذائي والصحة	*ازدياد هوة المعرفة بين الأمم.

	ومخزون الماء والطاقة والبيئة).	
ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	*وصول اسهل إلى المعرفة والمعلومات.	*تعاظم الانقسام الرقمي بين الأمم وفيها .
سوق العمل الدولية	*وصول اسهل إلى الخبرات والمهارات والمعرفة المفترضة لدى أصحاب المهن.	*ازدياد هجرة الأدمغة وخسارة الرأسمال البشري المتقدم.
التغير السياسي والاجتماعي: *نشر الديموقراطية. *العنف والفساد والجريمة ووباء " الإيدز ".	*بيئة مؤاتية للإصلاح.	*ازدياد هجرة الأدمغة والاضطراب السياسي. *خسارة الموارد البشرية.

ويؤكد تقرير آخر صادر عن البنك العالمي (5) على هذه الاتجاهات الجديدة التالية:

*ظهور ممونين جدد للتعليم العالي في بيئة " بلا حدود ".

*تحولات أساليب الأداء والأنساق التنظيمية في التعليم نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات.

*صعود قوى السوق في التعليم العالي ونشوء سوق عالمية للرأسمال البشري المتقدم.

*ازدياد الطلبات المقدمة إلى البنك الدولي من قبل الدول – الزبائن، طلبا للدعم المالي بغية تحقيق إصلاح التعليم العالي وتنميته.

الإقرار بالحاجة إلى انتهاج نظرة متوازنة وشاملة نحو التعليم، باعتباره نظاما شموليا لا يشمل مشاركة رأسمال التعليم العالي البشري فحسب، بل يشمل كذلك أبعاده الإنسانية الحاسمة وبناء رأسماله الاجتماعي ودوره كونه منفعة عامة عالمية مهمة.

3- مظاهر العولمة التكنولوجية وأثرها على أداء المؤسسات التعليمية:

إن التطورات المختلفة في جميع الميادين على المستويين المحلي والعالمي، أدى وسيؤدي بالضرورة إلى تغيير في طبيعة المهام المطالب بها قطاع التعليم والتربية والتكوين تماشيا مع التحول الكيفي والكمي الكبير الذي تحقق في مجال العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في ميدان الإنتاج والاتصالات والإدارة. وفي هذا المجال نشير إلى أن مصادر الإنتاجية العالية في الاقتصاد العالمي المتغير، أصبحت تعتمد بشكل متزايد على المعرفة والمعلومات التي تزداد تأسيسها على العلم والمعرفة.

إن هذه الزيادة المتحققة في كثافة المعرفة وكفاءة الإنتاج تزداد تطورا في الدول المتقدمة، وبدأت آثارها تنتشر سريعا في جميع أنحاء العالم مع العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي.

إن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد عالمي، إذ أن عمليات الاستثمار والإنتاج والإدارة والأسواق والعمل والمعلومات والتكنولوجيا ...كلها يتم تنظيمها خارج الحدود المحلية، وليس الجديد هو محض تحول التجارة الدولية لتصبح مكونا هاما في اقتصاد كل بلد، وإنما كل الاقتصاديات الوطنية أصبحت تعمل اليوم كوحدات على المستوى العالمي.

ونتيجة لهذا أصبحت القدرة على التنافس والنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في الدول النامية متوقفة إلى حد بعيد على إضفاء الطابع العلمي والتقني على عمليات الإنتاج والخدمات والإدارة، وهذا ما يجعل من امتلاك الموارد الطبيعية ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة تقل نوعا ما كعوامل أخرى ذات أهمية بالنسبة للإنتاج. ويعد هذا التحول النوعي في الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر الإنتاجية جزءا رئيسيا في تفسير التهميش المتواصل والمستمر لاقتصاديات الدول النامية المعتمدة على الموارد الخام، واستمرار تفشي الفقر في هذه الدول. ومن مظاهر العولمة في هذا المجال:

أولا- تناقص أهمية عناصر الإنتاج التقليدية:

لقد أصبح في الوقت الحالي الاعتماد الأكبر على البشر كمصدر للأفكار وبالتالي الشركات التي ستنجح في المستقبل هي تلك التي تقدر قيمة الأفكار فوق كل شيء لأن

الاقتصاد الجديد لم يعد يولي أية أهمية لعناصر الإنتاج التقليدية كالأرض والعمل اليدوي وحتى رأس المال فقد قلت أهميته. ونلاحظ قوة شركات الأفكار سلفا عندما نقارن بين شركة ماكدونالدز (هامبرجر) بشركة (مايكروسوفت)، فالأخيرة تستخدم 31000 موظفا بينما قيمتها السوقية 600 مليار دولار وفي المقابل تستخدم شركة ماكدونالدز عشرة أمثال مايكروسوفت بينما قيمتها عشر الأخيرة. ومع ذلك لن تختفي شركات الصناعة والزراعة التقليدية، لكن القوة والنفوذ سيكونان للشركات الجديدة التي تتحكم في الأفكار وبالتالي تتحكم في الشركات الأخرى. مثلا، في عام 1990 كانت شركة (يو إس ستيل) أول شركة أمريكية تصل قمة أصولها مليار دولار وتمتلك 150 مصنعا، بينما نجد أصول شركة (ياهو) عام 2000 تفوق قيمة أصول صناعة الصلب الأمريكية مجتمعة.

ثانيا– التقدم التكنولوجي والتنظيم الصناعي الجديد:

لقد أدت الثورة التكنولوجية في مجالات الاتصالات والمواصلات إلى تقليص التكلفة والزمن والمسافة، وقد انعكس ذلك على تعظيم تنويع المنتوجات وتعميق التخصص الإنتاجي، إلى أن أدى ذلك إلى أن اصبح تحليل التركيب السلعي للتبادل التجاري بين الدول الصناعية المتقدمة، وبدرجة اقل الدول الصناعية الجديدة والناشئة، يكشف تقاسمها ثمار المصنع العالمي، وإن كان بدرجات أعلى للدول الصناعية الرئيسية، وفي المقابل لا يزال التركيب السلعي للتجارة العالمية يكشف أن غالبية الدول النامية لا تزال ترزح تحت عبء نمط التخصص الدولي القديم. كما تزايد التعامل الدولي في الخدمات وارتفاع حصتها في التجارة الدولية، فاكثر طرق التجارة ديناميكية في القرن الواحد والعشرين ستغلب عليها المعاملات في غير الملموس بدلا من البضائع، وستكون صناعات الخدمات مسؤولة عن مسارات البنية المعلوماتية الكونية، وستكون هي المورد الأساسي للمحتوى الذي يجري الاتجار فيه عن طريق الوسائل الإلكترونية.

حدث 70 بالمائة	انخفاض في تكلفة النقل البحري بين عام 1920–1990
حدث 84 بالمائة	انخفاض في تكلفة النقل الجوي بين عام 1930 و 1990
60.42 دولار	كانت تكلفة مكالمة مدتها 3 دقائق من نيويورك إلى لندن في 1960
0.40 دولار	أصبحت تكلفة نفس المكالمة في عام 2000

1869004 دولار	كان سعر الكمبيوتر وملحقاته في 1960
1000 دولار	سعر الكمبيوتر المماثل في عام 2000

المصدر: التمويل و التنمية /مارس 2002، ص 8- 9.

إن التقدم الملاحظ في التقنيات التكنولوجية وخاصة في قطاع الإلكتروني والروبوتيك كان له تأثير واضح على التكاليف النسبية لعوامل الإنتاج، المؤهلات الضرورية والتعديلات اللوجيستيكية في قطاع الصناعات التحويلية للدول الصناعية، وخاصة في المجال شبه النواقل، التركيبات الإلكترونية والأتمتة وأيضا في مجال الإلكتروني ذات الاستعمال الواسع. وبفضل هذا التقدم فلقد تحسنت إنتاجية العمل في العديد من الدول الصناعية إلى درجة تحول اليد العاملة إلى مجرد عنصر غير هام في إجمالي تكاليف الإنتاج. كما أن التدقيق التقني لعملية الإنتاج جعلت من عملية التصنيع تحتاج إلى راس المال وإلى المؤهلات على حساب اليد العالمة.

إن التنظيم الصناعي الجديد أو ما يسمى بالتخصص المرن أو المنافسة الجديدة تتجاوز الأساليب التقليدية الفوردية، وتجعل من قاعدة المنافسة التجديد والتنويع. هذا التنظيم عدل من المفهوم الكلاسيكي للتنظيم الفوردي القائم على الإنتاج بالقطع النمطية والمصانع الكبيرة. فهناك مرونة جديدة للمنتوجات المطلوبة لمنشآت صغيرة الحجم ولأوقات إنتاج اقل. ولقد استطاعت العولمة في ظل التنظيم الصناعي الجديد خلق هياكل عالمية جديدة تختلف عن الأنماط البسيطة (فالمؤسسة العالمية الجديدة تنوع وتنسق نشاطاتها من خلال هياكل معقدة، وبالاعتماد على التركيز على شبكات مترابطة وباتباع استراتيجيات شاملة). ويؤثر التقدم التكنولوجي على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بطرق عديدة. فالإبتكارت السريعة تخلق ميزات تدفع بالشركات إلى حقل الإنتاج الدولي. وبالتالي، فإن الصناعات التي تستخدم الابتكارات استخداما مكثفا تميل إلى تدويل نشاطاتها بصورة متزايدة. كما أنه ينبغي على الشركات متعددة الجنسيات أن تكون أكثر قدرة على الابتكار كي تحافظ على قدراتها التنافسية. ولقد كان للتطور والمنافسة الكبيرة في مجال تكنولوجيات

المعلومات والاتصالات الجديدة دور في تحفيز هذه الشركات على إدارة عملياتها الدولية المنتشرة على نطاق واسع وبصورة أكثر كفاءة.

ونشير إلى أن مستوى انتشار التغييرات التقنية، دفع العديد من الشركات إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة استخداما فعالا. وعلى هذا الأساس، فإن قرار الاستثمار في الخارج يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان المضيفة على توفير المهارات المكملة والبنية الأساسية والموردين والمؤسسات لتشغيل التكنولوجيات بكفاءة ومرونة.

ثالثا– دور التقنية الرقمية:

لقد مكنت التقنية الرقمية الشركات من التفاعل مع المستجدات المحلية والعالمية بسرعة وكفاءة. إن تأسيس البنية التحتية للمعلومات وشبكات الاتصال وخلق البيئة الرقمية قلص دور العنصر البشري في العمليات الروتينية مع إحلال الحاسوب والشبكات مكانه مما أزال أسباب التأخير في انتقال المعلومات وخفض التكلفة على المستخدم النهائي. مثلا انخفضت تكلفة عملية استخدام الصرف الآلي إلى 24 سنتا من 1.24 دولار عندما تتم يدويا و يتوقع أن تنخفض إلى (2 سنت) مع توسع استخدام الصيرفة عبر الإنترنت. كما أن التقنية الرقمية عززت إدارة الأصول. مثلا يدير بنك أمريكا أصوله البالغة 700 مليار بالكفاءة ذاتها التي كان يديرها بها عندما كانت 70 مليار دولار.

ولقد حذر العديد من الخبراء الدوليون عبر العديد من المنابر أن الفجوة الرقمية بين الدول أخذت في التزايد فارضة العديد من التحديات التي أوجدت عوائق ضخمة أمام جهود التنمية وأنها تشكل خطرا حقيقيا في تهميش الدول التي لم تلحق بالركب بعد لسبب أو لآخر والتي تفتقد إلى مقومات إنشاء البنية الأساسية للشبكة العالمية للمعلومات والاتصالات والتبادل الرقمي. ولمعرفة وضع البنية الأساسية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي خاصة في الدول النامية نشير إلى الحقائق التالية (6):

*اكثر من 80 بالمائة من سكان العالم لا يتصلون بالهاتف وبالطبع لا يستخدمون شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو البريد الإلكتروني أو التجارة الإلكترونية.

*يقدر عدد المشتركين في شبكة الإنترنت حاليا بحوالي 2 بالمائة من سكان العالم فقط رغم أن أعدادهم تتضاعف بسرعة غير مسبوقة.

*تستحوذ الدول المتقدمة التي يقطنها نحو 15 بالمائة من سكان العالم، على حوالي 88 بالمائة من مستخدمي الإنترنت.

*ارتفع عدد أجهزة الحاسوب المتصلة بشبكة الإنترنت في العالم من مليون جهاز إلى 30 مليون جهاز خلال الفترة 1992-1998.

*يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم حوالي 700 مليون شخص مقابل فقط 50 مليون شخص عام 1997 و 288 مليون شخص عام 1999.

*يوجد حاليا على شبكة الإنترنت اكثر من 1.5 مليار موقع شبكي تتضاعف بشكل متسارع .

ولا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات، بل يضاهيه أهمية النظر إلى نوعية المؤسسات التعليمية وبالخصوص نوعية العنصر البشري المتعلم والمؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وهذا بدوره يرتبط بمستويات الدخل والتعليم والثقافة. ومن بين العوامل العديدة التي تقف كمعوقات أمام دخول الدول النامية إلى مجتمع الاقتصاد الرقمي نشير إلى افتقارها إلى الموارد البشرية والخبرات التكنولوجية وعدم فعالية وكفاءة مؤسساتها التعليمية لا من ناحية التنظيم ولا من ناحية التمويل (7).

الخلاصة:

مما تقد يمكن استخراج الخلاصة التالية:

*يتحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بصورة رئيسية عبر تقدم المعرفة وتطبيقها.

*إن التعليم العالي ضروري في عملية خلق المعرفة ونشرها وتطبيقها، ومن اجل بناء القدرات التقنية والمهنية .

*إن الدول النامية والمتحولة معرضة لان تتهمش ضمن الاقتصاد العالمي المتسم بتنافسية بالغة، وسبب ذلك أن نظمها التعليمية ليست مهيأة لترسمل خلق المعرفة واستخدامها.

*إن على الدولة مسؤولية وضع إطار عمل تمكيني يشجع مؤسسات التعليم العالي ويعززها، لتكون اكثر ابتكارا واستجابة لحاجات اقتصاد المعرفة العالمي التنافسي ولمتطلبات سوق العمل المتغيرة حيال الرأسمال البشري المتقدم.

ولقد تبين من التحليل السابق أن العولمة أصبحت الاتجاه الغالب في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وعلى أساس المعالم والتحولات الجديدة التي عرفها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، تصبح التنافسية الركيزة الأساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وتحدد هذه الأخيرة من خلال قدرة الحكومات والمؤسسات المحلية على الاستثمار في الموارد البشرية. ومع التحول الذي نشهده من " إقتصاد يدوي إلى إقتصاد عقلي " كما يقول خبير الإدارة جاري هامر، سيكون على الشركات أن تبحث عن الإبداع والمواهب في كل بقاع الأرض، وستزداد أهمية رأس المال البشري مع التوجه إلى خلق البيئة التي تحفز هؤلاء بالاستمرار في العمل في هذه الشركة وسيكون ذلك من أكبر التحديات التي تواجه الإدارة بما في ذلك إيجاد نظم حوافز ومكافآت جديدة و تعميق آليات الشراكة مع العاملين .

ولكي يتمكن الوطن العربي (8) بصفة خاصة من تدعيم قدراته التنافسية على المستوى العالمي ومن مواكبة الجهود الدولية لتعزيز دور مؤسسات التعليم والتربية والتكوين في ترقية دور الموارد البشرية المؤهلة وذات الخبرات في ظل الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على الأفكار، ونشاطات البحث والتطوير، فلابد من تبني مجموعة من الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك ومنها:

*إعداد الموارد البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والشبكات، والاتصالات، وإعادة النظر في المناهج التعليمية وتعزيز بيئة الإبداع والخلق والابتكار وروح المبادرة، وتعزيز جهود البحث والتطوير داخل الجامعات والمعاهد التعليمية وداخل الشركات.

*تحسين البيئة التشريعية وخلق الأطر القانونية التي تعزز استقلالية مؤسسات التعليم.

*إيجاد البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات، دعم أسعار أجهزة الحاسوب الشخصية، نشر خدمات الإنترنت، وتخفيض كلفة الاتصالات للباحثين وللطلبة داخل المؤسسات التعليمية .

*تنويع وسائل تمويل مؤسسات التعليم وتبني أنماط التسيير والتنظيم التي تتلاءم مع التحولات الأخيرة في مجال الإدارة والتسيير.

*تعزيز جهود التعاون ما بين مؤسسات التعليم والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال أيجلد أشكال حديثة للتعاون واستغلال نتائج البحث كالتحالفات الإستراتيجية المعروفة. وتعزيز جهود التعاون الإقليمي بين الدول العربية والتنسيق مع الجهود الدولية والإقليمية الأخرى وتبادل الخبرات والتجارب التي تساعد على ترقية أداء مؤسسات التعليم والتربية والتكوين .

الهوامش و المراجع:

(1)–تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) التعليم العالي باعتباره " مستوى أو مرحلة من الدراسات يليان التعليم الثانوي . و مثل هذه الدراسات تباشر في مؤسسات التعليم العالي كالجامعات – الرسمية و الخاصة – و الكليات و معاهد البوليتكنيك، و كذلك في غيرها من المنشآت التعليمية الأخرى كالمدارس الثانوية و مواقع العمل، و عبر التقديمات التي توفرها المعلومات الموجودة على الشبكات التكنولوجية و الهيئات المضيفة العامة و الخاصة " .

(2)–لمزيد من المعلومات، أنظر:

Globalization Growth،and Poverty:Building an Inclusive WORLD Economy، by David Dollar and Paul Collier.

(3) .في كتابه " أسباب ثروة الأمم .

(4)–لمزيد من المعلومات، أنظر:البنك العالمي " بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي "، تقرير صادر عن البنك العالمي، 2004.

(5)– البنك العالمي: "التعليم العالي: دروس مستفادة من التجربة " (1994) .

(6) –تم الحصول على هذه المعطيات اعتمادا على العديد من التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

(7) –أنظر كل من:

*زايري بلقاسم: " التعليم العالي و التحولات الاقتصادية في الجزائر: تأثير الأزمة و التصحيح الهيكلي " مقالة قدمت في المؤتمر الدولي حول اقتصاد السوق و الجامعة، جامعة

*جان كلود إيشري و تيري شوفاليه: " إعادة النظر في تمويل التعليم بعد الإلزامي " في مستقبليات، المجلد 21، العدد 1991، ص 310 .

(8)- لمزيد من المعلومات أنظر: د.ضياء الدين زاهر: جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة: تحديات و خيارات، المكتبة الأكاديمية، 2000 القاهرة .